حالة الإقليم

STATE OF THE REGION

تحليلات متخصصة حول شئون الشرق الأوسط

Neo-Middle East:

خمسة «اتجاهات» رئيسية تعيد تشكيل الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٤

التراجع والعسكرة:

محددات «داخلية» لمستقبل منطقة الشرق الأوسط

خيار «ضبابي»:

سيناريوهات وتداعيات التحول إلى «الاتحاد» الخليجي

كردستان الكبرى:

كيف يغير أكراد سوريا الخريطة الجغرافية لمنطقة المشرق؟

Socializing Challenge:

التحديات التي يواجهها الإعلام في دول الخليج

الصورة السلبية:

كيف ترى روسيا السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط؟

المحتويات

خيار «ضبابي»:
سيناريوهات وتداعيات التحول إلى «الاتحاد» الخليجي

عبد الله سعد الحويحي

١

كردستان الكبرى:
كيف يغير أكراد سوريا الخريطة الجغرافية لمنطقة المشرق؟

رجائي فايد

٥

الإقليم يفكر:

التراجع والعسكرة:
محددات «داخلية» لمستقبل منطقة الشرق الأوسط

حسن أحمديان

١١

Neo-Middle East:
خمسة «اتجاهات» رئيسية تعيد تشكيل الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٤

إيمان رجب

١٥

Socializing Challenge:
التحديات التي يواجهها الإعلام في دول الخليج

أريج معتوق

١٩

الصورة السلبية:
كيف ترى روسيا السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط؟

د. نورهان الشيخ

٢٢

الصورة السلبية:

كيف ترى روسيا السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط؟

د. نورهان الشيخ

أستاذة العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

رغم العداء التاريخي بين روسيا القيصرية والإمبراطورية العثمانية الذي امتد لقرون من التنافس الاستعماري، والصراع لبسط الهيمنة والنفوذ، والحروب الممتدة منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن العشرين؛ استطاعت كلٌّ من روسيا وتركيا بدء صفحة جديدة من التعاون التقني والاقتصادي مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسيا عام ٢٠٠٠، وحزب العدالة والتنمية في تركيا عام ٢٠٠٢.

وقد أدت لقاءات القمة بين البلدين التي تجاوزت الثلاثين لقاءً خلال السنوات الثماني الماضية، أبرزها زيارات الرئيس الروسي لتركيا خلال الأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١٢، وزيارات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان المتكررة لروسيا، والتي كان آخرها في نوفمبر ٢٠١٣؛ إلى طفرة في التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين؛ حيث قفز التبادل التجاري بين البلدين إلى ٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٣، وبلغ عدد السياح الروس إلى تركيا ٤ ملايين سائح سنويًا.

إلا أن النقلة النوعية جاءت في مجال الطاقة؛ فمن ناحية تقوم شركة "روس أتوم" ببناء أول محطة كهروذرية، وهي محطة "أكويو"، في مدينة مسين بتركيا، باستثمارات تصل إلى ٢٠ مليار دولار، والمتوقع الانتهاء منها قبل عام ٢٠٢٢. ومن ناحية أخرى، تمد روسيا تركيا بحوالي ٦٠٪ من احتياجاتها من الطاقة، كما تعتبر تركيا معبرًا رئيسًا للغاز الروسي المتجه إلى أوروبا. وإلى جانب "الخط الغربي" لنقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا ورومانيا وبلغاريا، وخط أنابيب الغاز العابر للبحر الأسود "السيل الأزرق" الذي تم افتتاحه في عام ٢٠٠٥؛ تم البدء في مشروع أنبوب النفط "سامسون-جيهان" الذي يمر من شمال تركيا إلى جنوبها التفافًا على مضيقي البوسفور والدردنيل، لينقل النفط الروسي من حوض البحر الأسود إلى الأسواق الأوروبية، وأيضًا مشروع "السيل الجنوبي" لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا، والمقرر الانتهاء منه في ديسمبر ٢٠١٥.

إلى جانب ذلك؛ تعد تركيا أول دولة عضو في حلف شمال الأطلسي أقامت اتصالات مكثفة مع روسيا في مجال التعاون العسكري–التقني، وقد عرضت روسيا على تركيا في مايو ٢٠١٣ شراء منظومات للدفاع الجوي تشمل منظومة "أنتيه–٢٥٠٠ " و"إس–٣٠٠"، وعرضت أيضًا مساعدتها في إنتاج منظومات مضادة للصواريخ.

ولكن رغم المصالح المتبادلة، وبراجماتية الطرفين (الروسي والتركي)، والحاجة الموضوعية إلى التعاون الاقتصادي والتقني بينهما؛ فإن العلاقات بين موسكو وأنقرة لا تخلو من تناقضات جدية؛ حيث خيم الفتور على العلاقات الروسية التركية في ظل الخلافات القائمة بين الجانبين حول مجموعة من الملفات والقضايا، منها تلك المتعلقة بمنطقة القوقاز، وتباعد المواقف من الصراع حول ناجورنو قاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، وتضارب المواقف المتعلقة بالسياسة الداخلية تجاه الشيشان في روسيا والأكراد في تركيا، ومشكلة المضائق التركية المستمرة منذ قرون، والخلافات حول السياسة البلقانية والقضية القبرصية، فضلا عن الاختلافات في سياق استراتيجيات حلف الناتو.

وتظل الأزمة السورية هي الهوة التي تباعد بين البلدين، وحجر العثرة الذي يحد من التعاون والتفاهم بينهما؛ حيث أوضحت الأزمة السورية الأبعاد السلبية لصورة تركيا لدى القيادة الروسية، وتقييمها للسياسة التركية. وتحلل هذه الورقة أبرز هذه الأبعاد.

١- تركيا أحد أذرع تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة:

ترى موسكو أن تركيا موطئ قدم هام للولايات المتحدة، وإحدى القوى الإقليمية التي تعتمد عليها واشنطن في تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها في المنطقة، والتي تتناقض في ملفات ومواضع هامة مع المصالح الروسية، وتتضمن تهديدًا للأمن القومي الروسي في حالات عدة.

فتركيا من أوائل الدول التي انضمت إلى حلف شمال الأطلنطي عام ١٩٥٢، ومنذ ذلك الحين تعتبر أنقرة أحد مرتكزات السياسة الأمريكية في المنطقة. ورغم انتهاء الحرب الباردة فقد استمرت "الالتزامات" التركية تجاه واشنطن، والتي ولدت عدة قضايا خلافية بين موسكو وأنقرة، منها محاولة واشنطن وحلف الناتو عام ٢٠١١ نشر رادار تابع للدرع الصاروخية الأمريكية في جنوب شرق الأراضي التركية، يبلغ مداه عدة آلاف كيلومترات في الاتجاهين الشرقي والجنوبي. وقد عارضت روسيا نشر الرادار، أو أي عناصر من الدرع الصاروخية الأمريكية في منطقة البحر الأسود.

كما عارضت موسكو نشر ست منظومات صواريخ "باتريوت" في جنوب تركيا بناء على طلب الأخيرة، بحجة حماية الأراضي التركية من أي قصف صاروخي محتمل من جانب سوريا؛ حيث رأت روسيا أن النظام السوري المنهك بأزمته الداخلية ليس بصدد هجوم على تركيا، ولا يمكن اعتبارها قوة ردع في ظل غياب أي تهديد

من طرف سوريا، وأن الخطوة التركية قد تكون اتخذت في إطار الاستعداد للتدخل العسكري في سوريا، وهو ما ترفضه روسيا بشكل مطلق؛ حيث تؤكد موسكو على ضرورة الحل السياسي للأزمة من خلال الحوار والتوافق الإقليمي والدولي. كما رأت روسيا، أن الخطوة التركية، قد تستهدف إيران أيضًا، الأمر الذي قد يدفع دولا أخرى في المنطقة إلى نشر منظومات مضادة للصواريخ، ويؤدي إلى سباق تسلح، على نحو يترتب عليه مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة.

على صعيد آخر؛ تعتبر تركيا ركيزةً أساسية في مشروعات الطاقة التي تدعمها الولايات المتحدة، وتهدف من خلالها إلى تحجيم النفوذ الروسي المتزايد في سوق الطاقة العالمي، وخاصة السوق الأوروبية، وذلك من خلال مشروعات هي في جوهرها تنافس روسيا، وتهدد أمن الطاقة الروسي القائم على الحفاظ على مكانة موسكو كأكبر منتج ومصدر للنفط والغاز في العالم.

وبعض تلك المشروعات تهدف للسيطرة على أسواق الطاقة وطرق نقل الطاقة، لا سيما أوروبا، من خلال الشراكة والاستثمارات المشتركة؛ حيث تطمح تركيا في أن تصبح دولة عبور رئيسية لنقل الطاقة من مناطق بحر قزوين والقوقاز والشرق الأوسط إلى أوروبا، عبر خطوط الطاقة المختلفة، والتي أبرزها خط "باكو - تبليسي – جيهان" الذي ينقل النفط الأذري إلى أوروبا عن طريق ميناء جيهان التركي، والذي بدأ يضخ النفط إلى الأسواق العالمية في مايو ٢٠٠٦، وانضمت كازاخستان في نفس العام للخط لنقل نفطها إلى الأسواق العالمية.

٢- تركيا طرف داعم للتطرف وعدم الاستقرار في المنطقة:

تنطلق السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط من أولوية الاستقرار في المنطقة، باعتبارها جوارًا شبه مباشر لروسيا، وبالتالي فإن حالة عدم الاستقرار بها تهدد المصالح والأمن الروسيين. ورغم أن أردوجان ادعى عند وصوله إلى السلطة أنه يهدف إلى "تصفير" المشاكل، والتصرف بإيجابية، وإقامة تعاون بناء مع دول الجوار؛ فإن السياسة التركية جاءت مناقضةً لذلك تمامًا، وأدت إلى تأجيج الصراع، وإشاعة عدم الاستقرار في عدد من الملفات الإقليمية الحيوية بالنسبة لروسيا، ومن أبرزها وأهمها ما يلي:

- الموقف التركي من الملف النووي الإيراني:

يتلخص الموقف الروسي من قضية الملف النووي الإيراني في بعدين أساسيين متوازيين تنتهجهما وتؤكد عليهما السياسة الروسية. أولهما، تأييد حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية فقط. وثانيهما، رفض امتلاك إيران أسلحة نووية، أو تحويل برنامجها النووي السلمي للاستخدام العسكري، ويعتبر هذا خطًا أحمر لا يجوز لإيران تجاوزه من وجهة النظر الروسية، الأمر الذي دفع موسكو إلى تأييد فرض عقوبات رادعة على إيران داخل مجلس الأمن الدولي.

فعلى الرغم من تعاون روسيا مع إيران في بناء محطة بوشهر النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، ودفاعها عن حق إيران في ذلك؛ فإنها تقبل بفرض عقوبات على إيران لردعها عن المضي قدمًا في تطوير قدراتها في مجال تخصيب اليورانيوم، والتي قد تؤهلها مستقبلا لإنتاج سلاح نووي.

ويحكم الموقف الروسي في الحالتين مصالحها، والاعتبارات المتعلقة بالأمن القومي الروسي. فروسيا، خلافًا للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تميز بين سلمية البرنامج النووي الإيراني في الحاضر وهو ما تقبله روسيا، وما قد يتطور إليه في المستقبل إذا ما قررت إيران تحويل قدراتها النووية للاستخدام العسكري، وهو ما تحاول روسيا منعه، والحيلولة دونه. فروسيا تريد إيران "قوية"، ولكن ليس إلى الحد الذي يهدد روسيا ذاتها. وفي كل الأحوال ترفض روسيا توجيه أي ضربات عسكرية لإيران، سواء من جانب الولايات المتحدة، أو حليفتها إسرائيل.

بينما ترى تركيا في القدرات النووية الإيرانية، حتى ولو للاستخدام السلمي؛ إخلالا بتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط في غير صالحها، ومن ثم يبدو موقفها منسجمًا مع الموقف الأمريكي والأوروبي رغم قلة التصريحات التركية في هذا الخصوص، خاصةً بالنظر إلى محاولات الوساطة التركية-البرازيلية بشأن اتفاق تبادل الوقود النووي الإيراني الذي أُبرم في مايو ٢٠١٠.

إلى جانب ذلك؛ ثار القلق الروسي من أن تقوم تركيا بدور الوسيط بين الغرب وأذربيجان، من أجل جرّ باكو إلى المشاركة في عملية محتملة ضد إيران، والسماح بانطلاق ضربات عسكرية ضد طهران من الأراضي الآذارية. كما تعتبر أذربيجان رأس جسر للتأثير على مناطق إيران الشمالية التي تقطنها أقلية أذرية، بهدف إثارة النزعات الإثنية، وضرب إيران من الداخل. ويستند القلق الروسي إلى وجود توتر في العلاقات الآذارية-الإيرانية، منذ أن اتهم الرئيس الأذري السابق، ووالد الرئيس الحالي "حيدر علييف" طهران بأنها كانت ضالعة في الانقلاب على السلطة التي كان يمثلها عند استقلال أذربيجان؛ حيث كانت تدعم الرئيس المنافس "أبو الفضل الشيبي"، ورفض إيران تسليم أحد المتهمين في محاولة اغتيال حيدر علييف عام ١٩٩٥. كما تتهم باكو طهران بمحاولة جعل أذربيجان مسرحًا لتصفية واغتيال عناصر يهودية، كان آخرها ما تردد عن محاولة اغتيال سفير إسرائيل في باكو في مارس ٢٠١٢. ويزيد من حالة التوتر بين البلدين، أن إيران تدعم أرمينيا في صراعها مع أذربيجان حول قضية ناجورنو قرباخ؛ إلا أن أذربيجان تتردد كثيرًا في الاستجابة للغرب وتركيا لخطورة العواقب عليها.

- دور تركيا في دعم احتلال العراق ونشر الفوضى فيها:

كانت روسيا في مقدمة الدول الرافضة للاحتلال الأمريكي للعراق، وقد جاهرت بموقفها هذا علانيةً داخل مجلس الأمن عندما رفضت مشروع القرار الأنجلو-أمريكي لتخويل الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة ضد العراق تحت مظلة الأمم المتحدة، الأمر الذي أثر دون شك على مسار القضية العراقية، وأخرج السلوك الأمريكي من نطاق الشرعية الدولية، وأكد الصبغة الاستعمارية الواضحة للاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق في مارس ٢٠٠٣، ليصبح احتلالا مستنكرًا على الصعيد الدولي رسميًّا وشعبيًّا، فرغم أن موقفها لم يَحُل دون احتلال الولايات المتحدة للعراق؛ إلا أنه كان موقفًا هامًّا من

الناحية السياسية والدبلوماسية.

وعلى العكس تمامًا، ساندت أنقرة الاحتلال الأمريكي للعراق، وقامت بتقديم تسهيلات محورية للقوات الأمريكية، ففي ٦ فبراير ٢٠٠٣ وافقت حكومة حزب العدالة والتنمية على توسيع ورفع مستوى القواعد الأمريكية في تركيا استعدادًا لقدوم قوات غزو العراق، وأعقب ذلك إرسال ٥٠٠٠ جندي تركي إلى الحدود العراقية.

ورغم تصويت حزب العدالة والتنمية في ١ مارس ٢٠٠٣ لصالح غزو العراق، وانضمام تركيا للتحالف الدولي، ونشر ٦٢ ألف جندي أمريكي، ومئات الطائرات الحربية لهذا الغرض، ودعوة أردوجان للموافقة على القرار، ومشاركة الجيش التركي في الغزو لوجود "فوائد" ستعود على تركيا من جراء ذلك؛ فإن البرلمان التركي رفض نتيجة رفض حزب الشعب والأحزاب القومية العلمانية المشاركة في الحرب، ولم تتحقق الأغلبية بفارق ٣ أصوات. وعاد حزب العدالة والتنمية ووافق في ١٩ مارس ٢٠٠٣ على فتح المجال الجوي التركي للولايات المتحدة دون قيد أو شرط، واستطاع استقطاب الأغلبية المطلوبة هذه المرة، والحصول على موافقة البرلمان.

ولم يتوقف منذ ذلك الحين العبث التركي بأمن العراق، واستقراره، ووحدة وسلامة أراضيه؛ حيث قامت أنقرة بانتهاك السيادة العراقية، وتوجيه ضربات ضد أهداف حزب العمال الكردستاني في العراق. واكتنف التوتر العلاقات التركية-العراقية مع بدايات عام ٢٠١٢، وذلك بعد لجوء نائب الرئيس العراقي السابق طارق الهاشمي، أحد قادة الحزب الإسلامي العراقي، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في العراق، في ابريل عام ٢٠١٢ إلى تركيا في أعقاب اتهامات وجهتها إليه الحكومة العراقية بقيادته عددًا مما عرف بـ"فرق الموت" التي قامت باغتيال ضباط وقضاة ومسئولين عراقيين، فضلا عن زرع عبوات ناسفة، وتفجير سيارات مفخخة في بغداد ومدن عراقية أخرى. ورفضت تركيا تسليمه على الرغم من أنه أُدين غيابيًّا، وحكمت عليه محكمة عراقية بالإعدام.

وفي إطار الحملة التي تقوم بها الحكومة العراقية لتطهير البلاد من الإرهاب، اتهمت العراق تركيا بإيواء مخيم لدعم مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، التابع لتنظيم القاعدة، والذي تقوم القوات العراقية بملاحقته وتصفية عناصره. ويثير كل هذا مخاوف روسيا، خاصةً في ضوء الدعم التركي للمشروع الإخواني في المنطقة، وللتنظيمات المتطرفة في سوريا.

- دور تركيا في دعم الفوضى في سوريا:

ترى روسيا أن الدور التركي كان سلبيًّا للغاية فيما يتعلق بالأزمة السورية، وأن تركيا احتضنت المعارضة السورية السياسية والمسلحة، وحولت أراضيها إلى مراكز لتجميع وإيواء وتدريب وتمويل وتسليح وتهريب المجموعات الإرهابية المسلحة، بما في ذلك تنظيم "القاعدة" بشكل أساسي، و"جبهة النصرة" وغيرها من التنظيمات الإرهابية، والسماح لها بدخول الأراضي السورية.

وتشكل جملة الإجراءات التركية تجاه المعارضة المسلحة السورية، وتجاه الصراع في سوريا بصفة عامة، تهديدًا لأمن روسيا والمنطقة ككل، خصوصًا في ظل إصرار أردوجان على إسقاط النظام السوري، وتجاهل الحل السلمي للأزمة.

- دعم المشروع الإخواني في المنطقة:

منذ وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوجان إلى السلطة عام ٢٠٠٢؛ بدا واضحًا الطموح التركي، وسعي أنقرة لتوسيع نفوذها، وبدأت دعاوى إحياء "الخلافة الإسلامية" في المنطقة، أو ما عُرف "بالعثمانية الجديدة" من خلال إضعاف الدول العربية الكبرى، حتى تتمكن تركيا من قيادة المنطقة العربية، التي نفضت الغبار التركي وظلام "الجهل العثماني" الذي فرضته القسطنطينية عليها، وجردها من طاقاتها الإبداعية، واستقلالها الوطني وكرامتها لقرون، وذلك بعد أن قام محمد علي باشا بتحرير مصر من السيطرة العثمانية مطلع القرن التاسع عشر، وقاد الشريف حسين ثورة عربية كبرى في الحجاز والشام ضد الاستعمار العثماني المستبد مطلع القرن العشرين.

وقبيل ثورات الربيع العربي بدا التحالف بين أردوجان وتنظيم الإخوان واضحًا جليًّا، وتعاون الطرفان في التخطيط معًا لتمكين الإخوان من اختطاف ثورات الشعوب الحرة في تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن، لتعود القيادة التركية للمنطقة تحت حكم الإخوان المسلمين في هذه البلدان التي قبلت التحالف مع أردوجان ليعبثوا معًا بأمن واستقرار المنطقة من أجل مصالح شخصية ضيقة، وزعامة وهمية، وتم استضافة اجتماعات تنسيقية عدة بين الإخوان وأجهزة مخابراتية أجنبية لهذا الغرض، فضلا عن اجتماعات للتنظيم الدولي للإخوان في إسطنبول.

ولا شك أن هذا المشروع يتصادم مع المصالح الروسية؛ حيث تتخوف روسيا من صعود تيار الإسلام السياسي في مصر والمنطقة، على نحو قد يؤدي إلى توسيع نشاط القاعدة والجماعات الإرهابية والمتطرفة، وهو ما سيكون له صداه في الداخل الروسي الذي لا يزال يعاني من الإرهاب في أعقاب الموجات العنيفة من عدم الاستقرار التي سيطرت على منطقة القوقاز الروسي طوال التسعينيات، واستخدمت موسكو القوة بصرامة للقضاء على "الإرهابيين" في تلك المنطقة.

الحديث عن فتور في العلاقات بين البلدين ليس له أساس من الصحة رغم وجود إختلافات في وجهات النظر (..) العلاقات الروسية-التركية تتطور في جميع المجالات وأن الحوار السياسي بين البلدين يجري بشكل منتظم، موسكو وأنقرة تشاركان في تسوية أهم القضايا الإقليمية والدولية في إطار الأمم المتحدة وكذلك مجموعة العشرين".

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، روسيا اليوم، ٢٠١٣/١/٢٢.

من ناحية أخرى؛ فإن تركيا بسياستها الداعمة للإخوان شريكة فيما يُعرف بعملية "تنظيف أفغانستان" التي تتضمن نقل الإرهابيين من أفغانستان والدول الغربية، وتوطينهم في منطقة سيناء، وفي الدول العربية بصفة عامة. وهو ما لا يصب في مصلحة روسيا أيضًا، التي ترى ضرورة القضاء التام عليهم، وليس نقلهم من منطقة جوار شبه مباشر في أفغانستان، إلى منطقة جوار شبه مباشر أخرى في المنطقة العربية.

٣- الرهان على التغيير من الداخل:

تأمل روسيا في تغيير جذري في قمة السلطة في تركيا، على نحو يعيد السياسة التركية إلى توازنها وعقلانيتها، على النحو الذي يقلل من التهديدات التي تمثلها سياسة أردوجان للأمن والمصالح الروسية، وعلى نحو يسمح بتطوير التعاون بين البلدين.

ويدعم التوجه نحو التغيير الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها تركيا فيما عرف بأحداث "ميدان تقسيم"، والانتقادات الحادة التي وجهها زعيم حزب الشعب الجمهوري التركي "كمال كليتشدار أوغلو" لسياسات حكومة أردوجان تجاه سوريا، والتي وصفها بالفاشلة والخطيرة، وتأكيده على "سعي حزبه إلى إعادة الأمور لوضعها الطبيعي في العلاقات التركية-السورية، وفتح الحدود المشتركة بين البلدين لمصلحة الشعبين، كما كان قبل عامين". وقد زار الوفد البرلماني من حزب الشعب الجمهوري سوريا في ٧ مارس ٢٠١٣، والتقى بشار الأسد، بهدف "إعادة صوت تركيا الحقيقي إلى المنطقة، وضمان كرامتها وسمعتها الصحيحة".

وجدير بالذكر، أن أنقرة اتهمت روسيا بالتعاون مع جمعية "إرجينيكون" في تركيا، وهي جمعية سرية سُميت بهذا الاسم نسبة إلى السهل الأسطوري في آسيا الوسطى الذي كان ملجأ للأتراك القدماء، وتضم جنرالات متقاعدين وصحفيين وكُتّابًا وعلماء ومثقفين وغيرهم، ويدعون إلى الحفاظ على الوجه العلماني المدني لتركيا. وقد تم القبض على ستة وثمانين من أعضائها بتهمة الضلوع في أنشطة ضد الحكومة، والتخطيط لقلب نظام الحكم، وتنفيذ عمليات إرهابية وتخريبية. ويرجع هذا الاتهام إلى أن كثيرًا من المتهمين من أنصار التقارب مع روسيا، ومن المنتقدين لسياسة الولايات المتحدة وسياسات أردوجان. ورغم عدم وجود أدلة قاطعة على تورط روسيا في تأجيج الوضع داخل تركيا؛ فإن التغيير المتوقع سيصب حتمًا في صالح روسيا والمنطقة بأسرها.